MAG page de gard_MAG SIRFA 2 14/10/2020 14:55 Page1

مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

# مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية

# Journal of studies in Islamic Finance and Development

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية متخصصة في مجال المالية الإسلامية والتنمية المستدامة
تصدر عن مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة - معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

www.manaraa.com

MAG MAG 2_MAG SIRFA 2 14/10/2020 09:38 Page88

# الصناعة المالية الإسلامية
# الواقع والتحديات

إعداد د / محمد البلتاجي

رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي
مدير عام الرقابة الشرعية - بنك مصر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# محاور ورقة العمل :

تتضمن ورقة العمل ما يلي:-

**أولا: واقع الصناعة المالية الإسلامية**

**ثانيا: الأزمة العالمية واهتمام الغرب بالصناعة المالية الإسلامية**

**ثالثا: تحديات ومتطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أولا: واقع الصناعة المالية الإسلامية:

### 1 - تقارير الجهات الدولية عن الصناعة المالية الإسلامية:

كشفت الدراسات التي تناولت صناعة التمويل الإسلامي، عن تطوره وانتشاره، بشكل جعله ينافس نظيره التقليدي، بل تفوَّق عليه في كثير من معدلاته. والبداية من تقرير «واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2018-2019» الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، والذي أكد أن التمويل الإسلامي يشهد نموًا مستمرًا حول العالم، حيث قُدِّرت قيمة أصوله بنحو 2.4 تريليون دولار بنهاية عام 2017 م ، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 3.8 تريليون دولار بحلول عام 2023. وتتصدَّر البنوك والمصارف الإسلامية أعلى معدلاتها حسب تقرير «تومسون رويترز» بنسبة 74٪، وتحتل الصكوك المرتبة الثانية بنسبة 16٪، وتأتي الصناديق الاستثمارية الإسلامية في المرتبة الثالثة بنسبة 3٪، يليها التكافل والتأمين بنسبة 2٪، وخدمات أخرى مجمعة بنسبة 5٪.

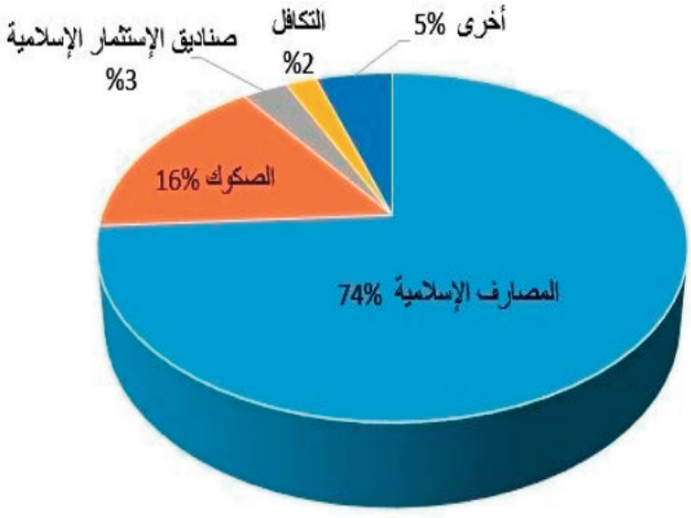


المصدر: تقرير طومسون رويترز عن "حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/2015".

ذكر البنك الدولي، إن حجم الأصول المالية التي تدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية يبلغ حوالي 2 تريليون دولار ، بمعدل نمو سنوي 16٪ منذ عام 2009 ن وهو العام الذي أعقب الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008 م .
وأوضح البنك في بيان نشرته وكالة الأنباء العُمانية، أن هذه الأصول قد حققت نمواً سنوياً تراكمياً بلغ في المتوسط حوالي 16٪ منذ عام 2009 م ، وأضاف أن قطاع الصكوك الذي يركز على عمليات التوريق وهي أوراق مالية مدعومة بأصول شهد نمواً هائلاً على مدى السنوات الست الماضية، وبلغت قيمة عملياته في 2014 أكثر من 300 مليار دولار.
وجاء في البيان إن ثمة قوة دفع مماثلة تدفع في الوقت الراهن عجلة نمو الصناديق الإسلامية وقطاعات التأمين التكافلي الإسلامي.
وأضاف في السنوات من 2009 إلى 2014 ارتفعت قيمة الأصول التي تديرها صناديق إسلامية من حوالي 40 مليار دولار إلى حوالي 60 مليار دولار. وفي الوقت نفسه ارتفعت قيمة إجمالي المساهمات الكلية في التأمين الإسلامي زيادة هائلة من 7 مليارات دولار إلى أكثر من 14 مليار دولار.
وأشار البنك إلى أن التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية يعتمدان على مبدأين أساسيين هما وجوب مراعاة عنصر تقاسم المخاطر في جميع المعاملات، ووجود غطاء يمثل أصولاً حقيقية لجميع المعاملات.
ويشهد قطاع المصرفية الإسلامية نموًا كبيرًا وتطورًا من عام إلى عام، فقد ذكر تقرير «ديلويت 2013»، أن حجم الأصول المدارة المملوكة للمصارف الإسلامية أو لنوافذ المعاملات الإسلامية ضمن البنوك التقليدية يمثل نحو 75٪ من إجمالي حجم التمويل الإسلامي البالغ نحو 1.66 تريليون دولار، وتمتلك المصارف الإسلامية الكاملة نسبة 60٪ منه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء في تقرير بنك دبي الإسلامي لعام 2017، أنه في الوقت الذي لم يتجاوز فيه حجم الخدمات المالية الإسلامية تريليون دولار أمريكي عام 2009، فقد سجل بنهاية عام 2016 ارتفاعًا بنسبة 120٪ ليصل إلى 2.293 تريليون دولار. وبحسب تقرير اتحاد المصارف العربية 2015، فقد سجَّلت المصرفية الإسلامية معدلات نمو تفوق نظيرتها التقليدية، وصلت إلى 12٪ خلال الفترة من 2009- 2012، مقابل 6.8٪ للمصارف التقليدية.

ويشير تقرير «تومسون رويترز للتنمية المالية الإسلامية 2015» إلى أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مختلف أنحاء العالم يبلغ 1143 مؤسسة، منها 436 مصرفًا إسلاميًا، أو نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و308 شركات تكافل، و399 مؤسسة أخرى، مثل شركات التمويل والاستثمار، كما توجد في أكثر من 70 دولة حول العالم، نصفها دول غير إسلامية.

## 2 - ماهية المصرف الإسلامي:

" المصرف الإسلامي هو الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة "

.

والتعريف السابق يُبرز دور المصرف كمؤسسة مالية تمارس جذب الأموال واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية، ودوره كوسيط مالي تنضبط عملياته في إطار الشريعة الإسلامية.

والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية يخضع للجوانب القانونية التي تقرها التشريعات المصرفية بالإضافة إلى أخذه بالضوابط الشرعية، وعلى ذلك نجد أن الموارد الذاتية (رأس المال، والاحتياطيات، الأرباح غير الموزعة)، والموارد الخارجية (الودائع بأنواعها) لها ضوابطها الشرعية بالإضافة إلى الضوابط القانونية، كما أن " التمويل " له صيغ تختلف عن القروض من أهمها المضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة، والاستصناع والإجارة.. الخ، ولكل صيغة من هذه الصيغ ضوابطها الشرعية والقانونية والائتمانية التي تحقق الرقابة على الائتمان والحرص على عودة الأموال مرة أخرى إلى المصرف، كما تقوم المصارف بأداء كل الخدمات المصرفية المقررة والتي لا تخالف أحكام المال في الإسلام.

## 3 - الفرق بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي :

يعتقد البعض أن المصرف الإسلامي لا يختلف عن البنك التقليدي سوي في الاسم فقط ، لكن في الواقع العلمي والعملي يختلف المصرف الإسلامي عن البنك التقليدي في العديد من النقاط من أهمها المقاصد والأهداف ، كما يخضع المصرف التقليدي في أعماله للضوابط القانونية دون أعمال أو مراعاة للضوابط الشرعية. أما في المصارف الإسلامية فتخضع أعمالها للضوابط الشرعية، أي أنه لكل عملية مصرفية عقد شرعي مع الأخذ في الاعتبار الضوابط القانونية وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يتعامل المصرف التقليدي بسعر الفائدة المحددة سلفا على جميع أنواع القروض سواء كانت من المدخرين أو المستثمرين، أما المصرف الإسلامي فيتعامل على أساس المشاركة في الربح والخسارة ولا يتعامل بسعر الفائدة والتي هي من الربا المحرم وإنما يستخدم هامش الربحية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا : الأزمة العالمية واهتمام الغرب بالصناعة المالية الإسلامية:

### 1 - نشأة الأزمة :

تعرضت الأسواق المالية العالمية والإقليمية لأزمة مالية نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها السوق المالي الأمريكي وقد ظهرت علي السطح في نهاية عام 2008 م ، وإذا أردنا سريعا تحليل أسباب تلك الأزمة نجد أنها بدأت وفق آراء الكثير من المحللين نتيجة توقف المدينين من البنوك الأمريكية عن السداد نتيجة فقد الآلاف لوظائفهم وعدم قدرتهم علي سداد أقساط العقارات التي تم اقتراض ثمنها من تلك البنوك في الموعد المحدد ، ثم تلي ذلك قيام تلك البنوك بتحويل تلك المديونيات المتعلقة بالعقارات إلي سندات بأسعار فائدة حيث تم بيعها إلي مستثمرين ، وقام بعض المستثمرين بالاقتراض من البنوك بضمان تلك السندات بضعف قيمتها ، ثم قامت تلك البنوك بالتأمين علي تلك السندات والقروض لدي شركات التأمين التقليدية ، وعندما توقف المدينين عن السداد توقفت حلقة القروض بفائدة بالكامل وأفلست شركات التأمين نتيجة سداد قيمة التأمين علي السندات وتوقفت البنوك عن سداد أرصدة الودائع لعدم توافر السيولة النقدية نتيجة خلق النقود ومنح قروض بفائدة بقيمة اكبر من رصيد الودائع المتاح لدي تلك البنوك والذي يتم بموافقة البنوك المركزية ، كما تبين أيضا أن من أسباب الأزمة هو منح تمويل لفئات من المقترضين بدون دراسة سليمة وبدون ضمانات جيدة .

ومن هنا بدأت سلسلة توقف البنوك عن السداد وما أعقب ذلك من إفلاس العديد من المؤسسات المالية وعلي راسهم رابع أكبر البنوك الأمريكية " ليمان براذرز " مما سبب الذعر في السوق المالي الأمريكي وبدا المستثمرون في بيع الأوراق المالية بأي سعر مما أدي إلي انزلاق البورصات الأمريكية في خسائر تقدر يوميا بالمليارات.

وقد أدي ذلك إلي تدخل سريع من الحكومة الأمريكية باتخاذ العديد من الإجراءات منها خفض سعر الفائدة ومنع البيع علي الهامش وضخ أكثر من 700 مليار دولار فيما يسمي بخطة الإنقاذ ، وعلي الرغم من ذلك فقد صرح وزير الخزانة الأمريكي بأن هذه الإجراءات لن تمنع الكثير من البنوك والشركات من الإفلاس وخاصة الشركات التي تعتمد علي تمويل من البنوك نتيجة عدم قدرة تلك البنوك علي توفير السيولة النقدية لتمويل الاحتياجات المالية لتلك الشركات ، وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست حتي شهر سبتمبر 2009 م 88 بنكا وهناك العديد من البنوك الأخرى ما زالت تعاني من تبعات الأزمة العالمية ، وذلك وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مراكز متابعة نتائج الأزمة العالمية.

وانتقلت تلك الأزمة إلي الأسواق الأوربية نتيجة قيام البنوك البريطانية والألمانية وغيرها بشراء سندات الرهن العقاري من البنوك الأمريكية إضافة إلي الإقراض بضمان السندات بقيمة أكبر من القيمة الأسمية لتلك السندات والتي لا يوجد لها تغطية لتنال البنوك الأوربية نصيبها من أزمة الأسواق المالية الأمريكية وتتحول إلي أزمة مالية عالمية تذكرنا بما حدث في ثلاثينات القرن الماضي مع الكساد العظيم عام 1929 م .

ولم تسلم البورصات العربية من تلك الأزمة مع الذعر الذي دب في جميع الأسواق المالية العالمية حيث تأثرت بشدة بورصات دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والتي انخفضت مؤشرات بورصاتها بصورة لم يسبق لها مثيل علي الرغم من الإجراءات التي اتخذت من قبل المسئولين بتلك الدول وإعلانها عن ضمان ودائع العملاء كاملة وخفض اسعار الفائدة وعدم السماح بإفلاس أي بنك .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 2 - أسباب الأزمة:

يمكن تلخيص اسباب الأزمة المالية العالمية والتي عصفت بأسواق المال بما فيها من بنوك دولية وشركات ومؤسسات تأمين دولية في العناصر التالية :

1 - القروض بفائدة .
2 - بيع الديون .
3 - خلق النقود .
4 - إصدار سندات بفائدة .
5 - التأمين التجاري القائم علي شراء المخاطر .
6 - البيع علي الهامش .
7 - منح التمويل بدون دراسات ائتمانية جيدة .
8 - التقارير غير الأخلاقية لمراجعي الحسابات ( شركة إنرون للطاقة ) .

## 3 - تحليل أسباب الأزمة من الناحية الشرعية :

يعتمد الاقتصاد الإسلامي علي العديد من الآليات والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تحفظ للمال مكانته وتوجهه للاستخدام الأمثل من حيث وظيفته الاساسية علي اعتبار أنه وسيلة للتبادل وليس سعلة تباع وتشتري، ويستمد الاقتصاد الإسلامي قواعده الشرعية من فقه المعاملات.

ويتضمن الاقتصاد الإسلامي العديد من القواعد الاقتصادية والمالية التي تعد بديلا للاقتصاد الرأسمالي الذي ثبت فشلة وذلك وفقا لرأي العديد من الخبراء الاقتصاديين ولمقولة رئيس الوزراء الفرنسي ساركوزي حيث قال " إن النظام الاقتصادي العالمي الذي تتزعمه أمريكا والقائم علي اقتصاد السوق لم يعد قادرا علي احتواء التغيرات التي تطرأ علي الاقتصاد العالمي ، وإن النظام الرأسمالي الذي تتمسك به أمريكا بات معرضا للانهيار ، وإن من واجب العالم أن يبحث عن نظام اقتصادي جديد مستقر ، يؤمن وجود علاقات اقتصادية سليمة وعادلة بين دول العالم " ، ويحضرني في تلك المناسبة ما قالة منذ سنوات الأمين العام السابق للأمم المتحد كوفي أنان حيث قال " أن افضل طريقة لتمويل الدول النامية هي المشاركة وليس القرض " .

ويمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي قد أوجد البدائل لتلك الأسباب التي أدت إلي العصف بالأسواق المالية العالمية وبإثبات عدم قدرة النظام الرأسمالي علي إدارة اقتصاديات العالم وفشل النظام الاشتراكي وفشله في الاستمرار .

فما هي تلك البدائل التي قدمها الاقتصاد الإسلامي ، في البداية يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع النقود علي أنها " وسيلة للتبادل " وليست سلعة تباع وتشتري حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنة " النقود رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها " فالنقود هي وسيط للتبادل ومعيار لتقويم السلع والخدمات وليست سلعة تباع وتشتري ، والنقود لا تلد نقودا .

ويعتمد التمويل في الشريعة الإسلامية علي " صيغ للتمويل " مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع والتأجير وليس القروض بفائدة حيث أن محل العقود التمويلية هي سلع وبضائع وأصول وليس بيع نقد بنقد مع زيادة فائدة ، وتلك العقود التمويلية لا تعتمد في احتساب الربحية علي أسعار الفائدة وإنما تعتمد علي" هامش للربحية " مع مشاركة العميل للربح أو الخسارة .

كما يمنع الاقتصاد الإسلامي بيع الدين وهو من اهم اسباب الأزمة العالمية حيث نهي رسول الله صلي الله علية وسلم عن " بيع الكالئ بالكالئ " أي بيع الدين بالدين ، حيث يعد الدين نقودا ، والنقود لاتباع إلا نقد بنقد يدا بيد حيث " لا تباع النقود مؤجلة " .

كما أن من اهم مبادي الاقتصاد الإسلامي " عدم بيع ما لا تملك " ما يسمي البيع علي الهامش " والذي يعد من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية " ، حيث نهي رسول الله صلي الله علية وسلم عن بيع ما لا نملك حيث قال لحكيم ابن حزام " لا تبع ما لا تملك " .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما منع الاقتصاد الإسلامي بيع المخاطر والتي يقوم عليها التأمين التجاري حيث أوجد " التأمين التعاوني" وفق نظام التكافل وليس بيع المخاطر ، ولذلك كانت شركات التأمين أول من افلس في الأزمة العالمية .

كما أن المصارف الإسلامية والتي تعد التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي " لا تقوم بخلق النقود " وبمعني مصرفي لا تقوم بمنح تمويل للمتعاملين إلا في حدود الودائع الاستثمارية الموجودة لديها حيث يتم التأكد من استخدام المال في الغرض المخصص له ولا يمنح تمويل بدون وجود تمويل حقيقي له ، وهو ما يسمي " بالاقتصاد الحقيقي " ، وبذلك يتعادل العرض من النقود مع السلع والمنتجات في السوق الاقتصادي .

والبديل الأخير لأسباب الأزمة أن الاقتصاد الإسلامي لا يتعامل مع السندات بفائدة وإنما يتعامل من خلال " صكوك الاستثمار " والتي يتم إصدارها مقابل اصول ثابتة ومعاملات حقيقة وليست وهمية.

وكان من أهم اسباب الأزمة هو التقارير غير الأخلاقية من قبل بعض مكاتب مراجعي الحسابات عن المراكز المالية لبعض الشركات ومنها شركة الطاقة الأمريكية " إنرون " والتي أفلست علي الرغم من تصديق مراجعي الحسابات علي مراكزها المالية والتي أقرت بمتانة المركز المالي للشركة ورغما عن ذلك انهارت الشركة وافلست ، وقد صرحت ساره بالين مرشحة نائب الرئيس الأمريكي عام 2010م أن الأزمة التي حدثت كانت أزمة اخلاقية أكثر منها أزمة مالية ، وهو ما يتنافى مع مبادي الشريعة الإسلامية والتي تحث علي الصدق وأن يكون المحاسب أمينا وأعطت له الحماية والحصانة كما ورد في أطول آية بالقرآن الكريم وهي آية الدين في سورة البقرة رقم 189 .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثالثا : تحديات ومتطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية:

تشهد الصناعة المصرفية الإسلامية توسعا كبيرا علي الساحة الدولية والإقليمية، هذا التوسع والانتشار في العمل المصرفي الإسلامي يصادفه مجموعة من التحديات التي تقابل المصارف الإسلامية .

**ومن اهم التحديات التي تقابل المصارف الإسلامية :**

مدي قدرتها علي تلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين من الخدمات والمنتجات الإسلامية سواء لقطاع الأفراد أو قطاع الشركات، وابتكار العديد من المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية التي تلبي احتياجات كافة الشرائح والقطاعات الاقتصادية ، ويعد من أهم ما حققته المصارف الإسلامية خلال العقود السابقة منذ نشأتها عام 1975م هو تقديم الخدمات المصرفية والمنتجات التمويلية بدون استخدام أسعار الفائدة ، والذي كان يمثل أهم التحديات حيث كان يعتقد الكثير من الاقتصاديين والمصرفيين وحتي تلك اللحظة أنه لا يمكن أن يعمل بنك بدون أسعار الفائدة ، ولكن ما أثبتته المصارف الإسلامية عمليا أنها استطاعت تقديم كافة منتجاتها المصرفية والتمويلية والاستثمارية لكافة القطاعات سواء الأفراد أو الشركات بدون أسعار فائدة ، بل أكثر من ذلك استطاعت أن تفرض أسلوب تعاملها علي البنوك الدولية التقليدية من خلال معاملاتها مع المراسلين .

- كما تواجه المصارف الإسلامية تحديا داخليا يتمثل في قيام العديد من البنوك التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية إلي جانب منتجاتها التقليدية تلبية لاحتياجات عملائها ، وذلك من خلال العديد من الأشكال ومنها إنشاء فروع إسلامية إلي جانب الفروع التقليدية ، أو إنشاء إدارات للمصرفية الإسلامية ، أو تقديم منتجات إسلامية من خلال فروعها ، أو إنشاء صناديق استثمار إسلامية ، وما يتطلبه ذلك من رفع المصداقية لدي المتعاملين .

-كما تواجه المصارف الإسلامية تحديا خارجيا يتمثل في زيادة رقعة التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والمحافظة علي السمعة الطيبة التي اكتسبتها خلال الأزمة العالمية بعدم تعرض أي مصرف إسلامي للإفلاس ونجاح فكرة التمويل الإسلامي القائم علي مقابلة النقود بالسلع والخدمات وليس على تجارة الديون .

- ومن التحديات الأساسية للمصارف الإسلامية تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وخاصة في مجال تمويل المشروعات ، حيث تتجه غالبية المصارف الإسلامية إلي التركيز علي الجانب التمويلي حيث يمثل الجانب الهام الذي يجب الاهتمام به والعمل علي تنميته ، والذي من خلاله يتم استخدام الصيغ التمويلية التي تحقق عائدا جيدا للمجتمع المصرفي بجميع عناصره ( المودعين، المستثمرين، المصارف)، ومن أهم الصيغ الاستثمارية المستخدمة في تمويل المتعاملين المرابحة ، المشاركة بأنواعها المتعددة ، المضاربة ، الاستصناع ، بيع السلم ، التأجير حيث تعد تلك الصيغ الإسلامية من أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية حيث يعد المصرف مستشارا للعميل في اختيار الصيغة التمويلية التي تناسب المشروع بما يحقق الربحية للطرفين العميل والمصرف ، كما يعد توفير آلية لتمويل رأس المال العامل من أهم التحديات لتمويل المتعاملين.

- ومن أهم التحديات التي تصادف المصارف الإسلامية وتعوق من تقدمها في كافة المجالات وخاصة في مجال التمويل هو عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا للقيام بتقديم صيغ التمويل بكفاءة وقناعة ذاتية بأهمية تلك الصيغ ، ولذا فان المصارف تحتاج إلي تدريب وتنمية الموارد البشرية لديها لتغطية المتطلبات المتزايدة في هذا المجال .

- أهمية وجود مؤشر ربحية خاص بالمصارف الإسلامية بديل لسعر الفائدة لاستخدامه في احتساب ربحية التمويل بالمصارف الإسلامية.

- ومن أهم التحديات التي تقابل المصارف الإسلامية هو مدي تحقيق تلك المصارف الإسلامية للمقاصد والمآلات من إنشائها ، وهو ما أشار إليه العديد من الخبراء والمسئولين عن الصناعة المالية الإسلامية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا هل استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها وتلبية كافة احتياجات شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية، أعتقد أن المصارف الإسلامية ما زال أمامها الكثير لتحقق تلك الأهداف وهي في حاجة إلي مزيد من التطوير وابتكار منتجات جديدة تتميز بها عن المصارف التقليدية وتلبي بها احتياجات المتعاملين للمحافظة علي الشرائح التي تتعامل معها ، وهذا يلقي بالعبء علي الإدارة العليا بالمصارف الإسلامية والهيئات الشرعية والجهات المسئولة عن إعداد وتأهيل الموارد البشرية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com